بيان

وفد دولـــة قطـــر

تُلقيـه

سعادة السفيرة/ علياء أحمد بن سيف آل ثاني

المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

في

اجتماع اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

القاعة: ٣

١٩ – ٢٧ فبراير ٢٠١٩

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيدة الرئيس،

أود أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الخاصة، ونؤكد لكم ولأعضاء المكتب دعم وفد دولة قطر لمهمتكم، وإننا على ثقة بأن قيادتكم الحكيمة لأعمال اللجنة ستساهم في تحقيق التقدم الذي ننشده جميعاً وفق الولاية التي حددتها الجمعية العامة لمهمة اللجنة. ويضم وفد بلادي صوته إلى بيان حركة عدم الانحياز.

السيدة الرئيس،

اسمحوا لي أن استهل بياني بتجديد دعم دولة قطر لكافة الجهود الرامية لتعزيز عمل ودور الأمم المتحدة، بما في ذلك جهود اللجنة الخاصة، وتأييد كافة المقترحات لتحقيق هذا الهدف.

وأود أن أعبر عن تقدير بلادي لمواصلة اللجنة جهودها الدؤوبة لتأصيل وإعمال مقاصد وأهداف الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال صون السلم والأمن الدوليين، وتنمية التعاون بين الدولي وتعزيز احترام القانون الدولي، كما نُثمن الإسهامات القيمة للجنة حيال توضيح وتفسير أحكام الميثاق، ودورها الهام لتنشيط وتعزيز وإصلاح المنظمة الدولية. ولا شك فإن الدور الرئيسي للجنة في اعتماد إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية يؤكد مدى أهمية اللجنة والحاجة إلى مواصلة عملها.

السيدة الرئيس،

يُشكِّل التزام الدول الأعضاء بدعم الأمم المتحدة، كنظام متعدد الأطراف، حجر الزاوية نحو تحقيق أهداف ومقاصد المنظمة الدولية، وتمكينها من التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين وتحقيق التنمية وحقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق لم تألو اللجنة الخاصة جهداً لتحقيق هذا الهدف، والدفع قدماً بالتعاون الدولي وتعزيز سبل الوقاية الجماعية من الازمات، وحل الخلافات والنزاعات بالسبل السلمية، وفق أحكام المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد عملت اللجنة الخاصة خلال عقود من عملها لتعزيز احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، إلا إن من المقلق والمؤسف أن نشهد اليوم توجهات وسياسيات تعمل بالضد من الجهود الأممية، وأمامنا حالات صارخة أضرت وتُضر بالتعاون الدولي، من خلال اشاعة التوترات في العلاقات الدولية، ومحاولة فرض سياسة الإملاءات والتدخل في الشؤون الداخلية وتقويض سيادة الدول تحت ذرائع ومزاعم واهية، ودون الاكتراث بالنتائج الخطيرة المترتبة.

لقد أكد المجتمع الدولي في العديد من القرارات والإعلانات الدولية رفضه القاطع لمثل تلك السياسات لكونها تُشكل انتهاكا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ المساواة والسيادة والسلامة الإقليمية للدول، علاوة على انتهاكها لولاية أجهزة الأمم المتحدة التي حددها الميثاق.

السيدة الرئيس،

اتساقاً مع سياستنا لتعزيز التعاون الدولي، واصلت دولة قطر ترسيخ شراكاتها الدولية التي تصب في تعزيز عمل الأمم المتحدة، ولم تتوانَ عن مواصلة تقديم الدعم للأجهزة الأممية لتمكينها من القيام بولاياتها، ومنها مكتب رئيس الجمعية العامة، باعتبارها الهيئة الرئيسية التداولية والتمثيلية والمقرِرة للسياسات في الأمم المتحدة. وننتهز هذه الفرصة للتأكيد على أهمية تحقيق التوازن بين المهام والصلاحيات الموكلة للأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، وأن اللجنة الخاصة هي المحفل المناسب لبحث الجوانب القانونية لهذه المسائل. ونود هنا أن نُثني على توجه اللجنة برفض أية سياسات تتعارض مع مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة وتشكل انتهاكاً للميثاق.

السيدة الرئيس،

دأبت الجمعية العامة واللجنة الخاصة على التأكيد على سلطة محكمة العدل الدولية، بكونها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، وأهمية الدور الذي تضطلع به في الفصل في المنازعات التي تنشب بين الدول. إننا في الوقت الذي نجدد دعم دولة قطر لولاية المحكمة، فإننا نؤكد تمسكنا بالدور الذي تضطلع به المحكمة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، حيث يُعَّد هذا التوجه ركيزة أساسية في سياسة

دولة قطر، التي ساهمت خلال العقدين الماضيين بمنع وتسوية نزاعات عديدة، وبما يعزز الجهود الأممية لصون السلم والامن الدوليين.

إن احترام الدول لقرارات محكمة العدل الدولية يُعد اختباراً لمدى الالتزام بالقانون الدولي وبأُسس العلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي فإن عدم الامتثال لقرارات المحكمة يعتبر عملاً غير مشروع دوليا، وانتهاكا للالتزامات التي يفرضها القانون الدولي، وتقويضاً للجهود الدولية في مجال صون السلم والأمن الدوليين، وهو ما يوجب التصدي لمحاولات عدم تنفيذ قرارات المحكمة، وإيجاد السبل الكفيلة لتنفيذها، وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة.

ختاماً السيدة الرئيس، فإن دولة قطر ستواصل مشاركتها ودعهما لعمل اللجنة الخاصة، ودعم كافة الجهود التي تُساهم في تعزيز دور الأمم المتحدة لتمكينها من تحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها، وتوظيف قدراتنا للعمل مع شركائنا في المجموعة الدولية لصون السلم والأمن الدوليين.

وشكراً لكم،